مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حقائق

تفاقم معاناة السكان في الحصول على المياه

خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

نيسان/ أبريل ٢٠٢٥

ورقة حقائق حول

تفاقم معاناة السكان في الحصول على المياه

خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

إعداد

وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية

نيسان/ أبريل 2025

مقدمة

تتفاقم الأوضاع الإنسانية وتزداد مأساوية بعد مرور أكثر من 500 يوماً على حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، جراء تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم الخاصة والعامة، وتدمير المرافق والمنشآت والأعيان التي لا غني عنها لحياة السكان. ويتسبب تواصل الحصار على القطاع وتشديده بشكل كامل منذ 2 مارس 2025 ومنع دخول أي امدادات إنسانية بما في ذلك البضائع والوقود، في مضاعفة معاناة المدنيين في الحصول على الغذاء والدواء والمياه وفي انتشار المجاعة والتعطيش. وتتفاقم معاناة السكان في الحصول على كميات كافية من المياه الصالحة للشرب أو الاستخدام المنزلي جراء التدمير الممنهج لقطاع المياه[1]. وتفاقمت الأزمة بعد قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقف التيار الكهربائي التي يغذي أكبر محطة تحلية مياه، الأمر الذي ترافق مع قطع خطوط المياه التي تغذي قطاع غزة من شركة (ميكوروت) الإسرائيلية، وحظر دخول الوقود اللازم لتشغيل الآبار.

تسلط الورقة الضوء على معاناة السكان المدنيين في الحصول على المياه الكافية والمأمونة من خلال إبراز تطورات أزمة المياه في قطاع غزة وتوضيح معاناة السكان من خلال إفادات مشفوعة بالقسم، وتنتهي بخلاصة وتوصيات مهمة.

تفاقم أزمة المياه في قطاع غزة

تتفاقم أزمة نقص المياه في قطاع غزة بشكل خطير منذ 2025/3/2، حيث شددت سلطات الاحتلال الحصار وقطعت امدادات المياه والوقود والكهرباء، وتواصل فرض هذه الإجراءات للشهر الثاني على التوالي، دون قدرة الجهات الخدماتية المختصّة على توفير بدائل تخفف من معاناة السكان، وتورد الورقة أبرز تطورات أزمة المياه في القطاع على النحو الآتي:

- بلغ معدل استهلاك الفرد في قطاع غزة للمياه قبل الحرب، حوالي 84.6 لتر/ اليوم، وتنخفض حصة الفرد في ظل نسبة التلوث العالية إلى 20.5 لتراً في اليوم فقط. وبلغت نسبة المياه التي لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية في قطاع غزة قبل الحرب حوالي **(97%)** من إجمالي المياه المتوفرة للسكان من الخزان الجوفي، حيث تظهر معظم آبار القطاع اتجاهات زيادة مستمرة في الملوحة، وصلت إلى أكثر من 1500 ملجم/ لتر، وتركيزات عالية من النترات تراوحت من 50 إلى 100 ملجم/ لتر، وهي أعلى من الحد المسموح به لمنظمة الصحة العالمية[2].
- حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول الوقود اللازم لتشغيل آبار المياه ومولدات التيار الكهربائي، وواصلت مهاجمة مرافق ووسائل نقل المياه، والعاملين في قطاع المياه، الأمر الذي قيّد من حركة الطواقم الفنية وقدرتها على تشغيل الآبار، علماً أن تلك الاستهدافات جاءت رغم وجود شارات وشعارات واضحة على السيارات والصهاريج المخصصة للمياه[3].

[1] يتنوع قطاع المياه إلى: المياه البلدية الواصلة للمنازل والشبكات وهي المخصصة للاستخدام، والمياه المحلاة المخصصة للشرب والطهي، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيس لمياه القطاع.

[2] راجع تقرير الميزان بعنوان: إبادة البيئة، 2024، الرابط: https://www.mezan.org/public/fr/post/46521 .

[3] معلومات حصل عليها المركز من مصلحة مياه بلديات الساحل، بتاريخ 2025/4/13.

- حظرت سلطات الاحتلال دخول المعدات وقطع الغيار، ما شكّل تحدياً أمام تشغيل المولدات وإصلاح الأجهزة، والمعدات، وأنابيب المياه والشبكات والصهاريج، ويعوّق بشكل حقيقي تقديم خدمة المياه للسكان[1].
- دمرت قوات الاحتلال ما نسبته 70% من البنية التحتية للمياه، وتقدر أطوال شبكات المياه المدمرة كلياً أو جزئياً بحوالي 180 ألف متر طولي[2]. وخلال عمليتها المتواصلة على محافظة رفح في مارس 2025، خرج (55) مرفقاً من مرافق المياه والصرف الصحي عن الخدمة في المحافظة[3].
- أدى انقطاع التيار الكهربائي الذي ترافق مع شحّ الوقود، واستهداف مرافق قطاع المياه إلى انخفاض كمية المياه إلى (20%) مقارنة بالكمية التي كانت توزع على المواطنين قبل اندلاع الحرب، ومن أصل (340) بئراً في قطاع غزة يعمل فقط (120) بئراً، بواقع (8) ساعات يومياً[4].
- انخفضت خلال حرب الإبادة حصة الفرد من مياه الاستخدام المنزلي إلى أقل من (10) لتر يومياً، وانخفض نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب إلى (2–3) لتر يومياً[5].
- تراجع تزويد السكان بالمياه خلال حرب الإبادة، بشكل خطير، حيث تضخ جهات الاختصاص نحو (92,000 م^3) يومياً، من أصل (240,000 م^3) كانت تضخ قبل الحرب، مصدرها من الآبار الجوفية ومن شركة ميكوروت الإسرائيلية ومن محطتي "البصة والجنوب" في دير البلح" لتحلية مياه البحر. وجدير ذكره أن نسبة الفاقد في كميات المياه التي تضخ في الشبكات تصل إلى حوالي 70%، بسبب تدمير الشبكات وخزانات المياه؛ ما أدى إلى تناقص ملحوظ في حصة الفرد من المياه[6].
- منذ 7 أكتوبر/2023م توقف تدفق المياه القادمة من شركة (ميكوروت) الإسرائيلية لفترات محدودة، حيث كانت تقدر كمية المياه بنحو (52,000) كوب يومياً، وتوزع على محافظات قطاع غزة من خلال ثلاثة خطوط، بواقع (22,000) كوب/ يومياً يغذي مدينة غزة ومحافظة الشمال، و(15,000) كوب/ يومياً يغذي المحافظة الوسطى، و(15,000) كوب/ يومياً يغذي محافظة خان يونس. الجدير أنه تم استئناف الضخ في خط المحافظة الوسطى مطلع يناير/ 2024، وعاد خط خان يونس للعمل في مارس 2024، وفي مايو 2024 أعيد الضخ في خط محافظة غزة[7].
- بتاريخ 2025/1/25م، تعطل الخط المغذي للمحافظة الوسطى من شركة (ميكوروت)، وحاولت الجهات المختصة التنسيق للطواقم الفنية بغية إصلاح الخط، لكن السلطات الإسرائيلية ترفض ذلك حتى تاريخ إصدار الورقة. فيما لا يزال خط (ميكوروت) المغذي لمحافظة خان يونس يعمل[8].
- بتاريخ 2025/4/3، توقف خط مياه "ميكوروت" الذي يغذي محافظة غزة، وأكدت بلدية غزة أن المدينة تعيش أزمة عطش كبيرة بسبب توغل قوات الاحتلال في مناطق شرق المدينة، وأفادت أن الخط يمر عبر المنطقة الشرقية من حي الشجاعية، وأوضحت أن خط "ميكوروت" كان يغذي المدينة بنحو 20% من احتياجاتها اليومية قبل بدء حرب الإبادة، وبعد الحرب وتدمير معظم آبار المياه وتدمير محطة التحلية المركزية الواقعة شمال غرب مدينة غزة ونقص الطاقة والكهرباء؛ أصبحت البلدية تعتمد بنسبة 70% من احتياجها اليومي عليه، علما بأن

[1] مصلحة مياه بلديات الساحل، مرجع سابق.
[2] تقرير إبادة البيئة، مرجع سابق.
[3] مصلحة مياه بلديات الساحل، مرجع سابق.
[4] المرجع السابق.
[5] المرجع السابق.
[6] تقرير إبادة البيئة، مرجع سابق.
[7] مصلحة مياه بلديات الساحل، مرجع سابق.
[8] المرجع السابق.

هذه المياه يتم توزيع جزءاً منها عبر خزانات محمولة على الشاحنات للمناطق التي لا تصلها مياه البلدية. ودعت البلدية المواطنين إلى ضرورة ترشيد استهلاك المياه والتكافل فيما بينهم لتجاوز هذه الأزمة[1]. وعملت الجهات المختصة على التنسيق مع السلطات الإسرائيلية من أجل السماح للطواقم بالعمل وإعادة إصلاح الخط، بيد أنها عملت ليوم واحد ولم تتمكن من إصلاحه، وفي اليوم التالي رفضت قوات الاحتلال السماح باستكمال العمل واصلاح الخط الذي لا يزال متوقفاً حتى تاريخ إصدار الورقة[2].

- وبتاريخ 2025/4/15 تمكنت الطواقم المختصة من اصلاح الخط المغذي لمدينة غزة، وشغّل بشكل تدريجي، ومع تشغيله لن تحل الأزمة بشكل كامل، حيث لا تزال المياه تصل إلى مناطق محدودة وبكميات محدودة[3].
- وفي معرض إدارتها للأزمة قررت بلديات قطاع غزة الانتقال من برامج الطوارئ في توزيع المياه إلى برامج أكثر ترشيداً، تضخ المياه للسكان في المناطق المأهولة لساعات محدودة ولمدة يوم واحد فقط في الأسبوع، ومن المتوقع أن يتوقف ضخّ المياه بعد أسبوع أو أسبوعين على الأكثر في حال استمرار الأزمة[4].
- قطعت سلطات الاحتلال التيار الكهربائي عن محطة جنوب غزة لتحلية مياه البحر الواقعة جنوبي غرب دير البلح، بتاريخ 2025/3/9، بعد أن كانت سمحت بتاريخ 2024/11/14، بتمديد خط بقدرة (4) ميغا واط يعمل على مدار (24) ساعة بهدف تشغيل المحطة. ما اضطر الطواقم الفنية إلى تشغيل المحطة عن طريق مولدات صغيرة للكهرباء تعمل على الوقود، وجراء ذلك لم تتجاوز الكمية المنتجة (3,000) متر مكعب يومياً. من أصل (18,000) متر مكعب يومياً أنتجتها خلال تشغيلها بالتيار الكهربائي، وهي الكمية المتاحة لتوفير مياه الشرب لسكان محافظتي الوسطى وخان يونس[5].
- يعتمد سكان محافظة غزة وشمال غزة، حالياً على محطات التحلية الخاصة للحصول على مياه الشرب والطهي، حيث توزع المياه من خلال الصهاريج، وانخفضت قدرة المحطات على تحلية المياه نتيجة شح الوقود[6].

معاناة السكان في الحصول على المياه

يعاني سكان قطاع غزة صعوبة كبيرة في الحصول على مياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي خلال حرب الإبادة الجماعية، حيث يحصلون على كميات لا تفِ باحتياجاتهم اليومية للنظافة الشخصية والشرب وطهو الطعام. وتستعرض الورقة مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم أدلى بها سكان تعبّر عن معاناتهم في الحصول على المياه، وذلك على النحو الآتي:

صرّح المواطن: أحمد محمد عبد الرحمن صالحة (48 عاماً)، للمركز، حول معاناته وأسرته وجيرانه في الحصول على المياه، قائلاً ما يأتي:

"أعيش وأسرتي المكونة من (10 أفراد) في خيمة أقمتها على أنقاض منزلي المدمر في حي تل الزعتر بجباليا في محافظة شمال غزة.. منذ عودتي للمنطقة في فبراير 2025 بعد رحلة من تكرار النزوح والتنقل؛ أجد صعوبة كبيرة في الحصول على المياه بسبب عدم وصول مياه البلدية نتيجة تدمير قوات الاحتلال آبار مياه البلدية التي تزود الحي كذلك تدمير شبكة المياه.. عملت جهات الاختصاص على تشغيل بئر مياه غاطس محدود الضخ لتغطية الحي مترامي الأطراف والذي يضم حوالي (30000) نسمة، تصلنا

[1] بلدية غزة، أزمة عطش كبيرة تعيشها المدينة بسبب توقف خط مياه ميكروت، بيان صحفي، 2025/4/5، الرابط: https://gaza-city.org/news/bldy-ghz-azm-aatsh-kbyr-taayshh-lmdyn-bsbb-tokf-kht-my-h-mykrot/15108# .

[2] مصلحة مياه بلديات الساحل، مرجع سابق.

[3] عاصم النبيه، المتحدث باسم بلدية غزة، مقابلة، بتاريخ 2025/4/16.

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

[6] المرجع السابق.

المياه لمدة ساعة كل ثلاثة أيام فقط، من خلال أنبوب يصل خيمتي وخيام الجيران في المنطقة، وهي مدة لا تكفي لتعبئة الجراكل والجالونات المتوفرة لدي، كما أن كمية المياه نفسها لا تكفي استخدامات أسرتي لمدة يومين، ويؤثر نقص المياه على النظافة الشخصية لا سيما لأطفالي وأحفادي، كما يؤثر على القيام بأعمال المنزل نحو غسيل الملابس والأواني بشكل كامل.. وتتفاقم المعاناة خلال الحصول على مياه الشرب المحلاة التي تصل المنطقة من خلال صهاريج المياه المجانية القادمة عن طريق الجمعيات والتبرعات، حيث يتزاحم السكان عليها وبالكاد أستطيع تعبئة جالون أو قربتين (أي حوالي 20 لتراً)، كما أن تلك الصهاريج لا تصل بشكل يومي إلى المنطقة، فيما لا تتوفر مياه محلاة للبيع حين الحاجة إليها، ما يجعل تلك الصهاريج هي المورد الوحيد لمياه الشرب، وتصبح الكمية التي أتحصّل عليها غير كافية لاحتياجات الشرب والطهي لأسرتي.. معاناتنا كبيرة فجميع جيراني يشكون من نقص حاد في الحصول على المياه، لذا يتزاحمون عليها وتكثر المشكلات حول مواردها"..

وصرّح النازح: محمد حسن أحمد الزعانين (46 عاماً)، للمركز بما يأتي:

"نزحت من بيت حانون مؤخراً بعد أن عدت إليها خلال الهدنة في شهر فبراير 2025، وأسكن حالياً في خيمة نصبتها لأسرتي المكونة من (7 أفراد) في ساحة المجلس التشريعي بمدينة غزة.. أبرز أشكال المعاناة التي نعيشها هي الحصول على المياه الكافية والمأمونة، حيث تصلنا مياه الاستخدام من خلال شبكة المياه التابعة لبلدية غزة لمدة ساعة تقريباً كل أسبوع أو عدة أيام، ورغم تعبئتي خزان مياه صغير الحجم (200 لتر) وكل ما لدي من أوعية وأواني إلا أن المياه لا تكفي حاجتنا، وتؤثّر على استخدامنا اليومي بحيث نضطر إلى توفيرها على حساب النظافة والأعمال المنزلية المتعددة.. أما مياه الشرب فتصلنا من خلال صهاريج المياه المحلاة الخيرية بشكل يومي، ولكن الحصول عليها صعب جداً بسبب ازدحام النازحين، حيث يخيم في المنطقة الممتدة من بداية متنزه الجندي المجهول في شارع عمر المختار حتى مركز رشاد الشوا الثقافي حوالي 1500 أسرة، من بيت حانون وبيت لاهيا ومخيم جباليا والشجاعية والتفاح، وعليه نستطيع تعبئة كمية قليلة لا تكفي الأسرة للشرب والطهي.."

وصرّح المواطن: يحيى إسماعيل عطية بحر (40 عاماً)، للمركز، بما يأتي:

"أسكن في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، تتكون أسرتي من (16 فرداً) ونعيش في منزل مكون من طابقين، ونستضيف عدد (10) من النازحين الأقارب.. نعاني بشدة في الحصول على المياه، حيث تصلنا مياه شديدة الملوحة لا تصلح للاستخدام الآدمي من خلال بلدية غزة، وذلك خلال فترة الحرب، وحسبما علمت أن آبار البلدية في محافظة شمال غزة دُمرت، وهي التي كانت تزودنا بمياه أقل ملوحة قبل الحرب.. تصلنا مياه البلدية ضعيفة لا تستطيع الوصول للخزانات أعلى المنزل فنضطر إلى نقلها من خلال الأوعية لخزان أرضي ونملئ الأوعية المتوفرة لدينا فقط.. وتصلنا مياه الشرب المحلاة من خلال صهاريج المياه المتنقلة من خلال سيارات، بشكل يومي وخيري، ولكن ازدحام السكان والنازحين في المنطقة يحول بيننا وبين ملئ كل أوعيتنا والحصول على ما يكفي سكان المنزل للشرب وطهو الطعام، ما يضطرنا إلى شرائها في بعض الأوقات بأسعار مرتفعة لا تمكننا من شراء الكميات المطلوبة والكافية.. أصبح الحصول على المياه صعب جداً في غزة كما كل أشكال الحياة.."

وصرح المواطن: إبراهيم صالح إبراهيم الإفرنجي (50) عاماً، للمركز، بما يأتي:

" أسكن وأفرد أسرتي المكونة من (8 أفراد) في شقة داخل بناية تسكن فيها عائلتي المكونة من 4 أسر وقوامها (25 فرداً)، وتقع في محيط أبراج عين جالوت بمخيم النصيرات.. بدأت تشتد مشكلة الحصول على المياه حيث كانت البلدية تضخ المياه مرتين في الأسبوع، يومي السبت والثلاثاء، لكنها بدأت تضخ يوم واحد فقط وهو يوم (الثلاثاء) من كل أسبوع، وعلمنا من البداية أن هذا الإجراء بسبب شح الوقود.. منزلي يقع آخر الشارع وتصل المياه إلينا ضعيفة.. عندي في الشقة خزان بلاستيكي سعته (500) لتر، أقوم بتعبئته أسبوعياً، وهذه الكمية لا تكفي، وأحرص على تقنين استخدام المياه على الاحتياجات الضرورية لكي تكفي لمدة 3 أيام.. أقطع مسافة 500 متر للبحث عن مياه في منطقة أخرى وتعبئة الجالون.. نعتمد في الحصول على مياه الشرب على العربات والمركبات التي توزع بالمجان من فاعلي الخير، وأتمكن من تعبئة عدد 2 جالون بسعة اجمالية 40 لتر هذه الكمية نخصصها للشرب والاحتياجات الضرورية وخاصة الطهي، وفي كثير من الأحيان نصطف في طابور لكن كمية المياه التي يتم توزيعها لا تكفي.. انخفض عدد العربات التي

تبيع المياه وأسعار المياه مرتفعة حوالي (دولار) للجالون وهذا صعب علينا وعلى كثير من الأسر في ظل شح السيولة النقدية، بالرغم أنه يوجد في محيط المنطقة بئرين للمياه وتشرف البلدية على تشغيلهم إلا أننا نعاني كثيراً من شح وعدم استقرار وصول المياه.."

الخلاصة والتوصيات

إنّ قدرة السكان في الحصول على كميات كافية ومأمونة من المياه؛ تراجعت، وانخفض معدل وصول مياه الاستخدام إلى منازل السكان في مختلف مناطق قطاع غزة، بشكل غير مسبوق، فبعد أن كانت مرات الوصول يومية أصبحت أسبوعية أو خلال عدة أيام، ولفترات زمنية محدودة لا تكفي لحصول السكان على كميات كافية من المياه، ويتسبب غياب التيار الكهربائي في عدم رفع المياه إلى الخزانات– التي عادةً ما تكون أعلى أسطح المنازل– خاصة في البنايات متعددة الطبقات.

يعاني السكان في الحصول على مياه الشرب، بسبب تقلّص الكميات التي تنتجها محطة التحلية جنوبي القطاع وعدم كفايتها للسكان والنازحين في المحافظة الوسطى ومحافظة خان يونس، وعدم كفاية الكميات التي تنتجها محطات التحلية الخاصّة في محافظتي غزة والشمال لحاجة السكان والنازحين، وارتفاع أسعارها– عند لجوء السكان لشرائها مضطرين– إلى حدٍ يفوق قدرة متوسطي الدخل.

وعليه؛ فإنّ مركز الميزان لحقوق الإنسان، يطالب:

1. فتح المعابر فورا وإدخال المواد الغذائية والوقود والمعدات اللازمة لتشغيل مرافق قطاع مياه الشرب والاستخدام، وصيانتها، للحد من انتشار الجوع والعطش بين سكان قطاع غزة.
2. اجبار قوات الاختلال على وقف الهجمات على مرافق قطاع المياه، وتدمير آبار المياه ومحطات التحلية والشبكات الناقلة ومولدات الكهرباء، وغير ذلك من مكونات ذلك القطاع.
3. بضرورة الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل ضمان وصول المياه الكافية والمأمونة إلى سكان قطاع غزة، من خلال ضمان مواصلة تدفق الكميات الواردة من شركة ميكروت الإسرائيلية، بل وزيادتها، وتوصيل التيار الكهربائي لمحطات تحلية المياه في قطاع غزة ولآبار المياه، وضمان استمرار ذلك بهدف توصيل المياه للسكان.
4. بضرورة تحرك المجتمع الدولي لإنهاء حرب الإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة، والتوصل إلى وقف تام وفوري لإطلاق النار، وحماية المدنيين وممتلكاتهم.
5. بالعمل الجدي على ضمان إنهاء حالة الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم من الإسرائيليين، وإعمال تطبيق قرارات المحكمة الجنائية الدولية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولي والقاضي بأن الاحتلال غير شرعي وبضرورة انهائه وهي مهمة ومسئولية وواجب دول العالم مجتمعة وفرادى..